

## آليات الإصلاح الإداري

تعدد المناهج والآليات المعتمدة لإصلاح إدارة المؤسسات العامة منها والخاصة، وذلك بحسب طبيعة المؤسسة ونوعية المورد البشري الذي يديرها ويعمل فيها من حيث المهارات والثقافة.

والحاجة إلى الإصلاح الإداري قائمة ومستمرة ما دامت المؤسسات تنشد البقاء والاستمرار في خدمة زبائنها، وكذلك لمواكبة التغيرات المستمرة التي تطرأ في البيئة المحيطة بها، فالتغيرات بمثابة اختبار لمدى صلاحية المؤسسة للإستمرار. وتماشيا مع التغيرات التي شهدتها بلدنا العراق والتطورات التي يشهدها العالم فقد دعت الحاجة إلى إعادة النظر في القطاع العام العراقي لما يمثل من ثقل كبير في الجوانب الخدمية والاقتصادية والبشرية .. حيث تبلورت توجهات الاصلاح في العراق في محاور عدة من أبرزها:

### أولا: مشروع الحوكمة الالكترونية: وتعني تعزيز

الحكم الرشيد باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث شكلت الحوكمة العراقية لجنة (٤٦) لسنة ٢٠٠٩. وهي اللجنة المركزية المسؤولة عن تقييم الواقع الحالي لمؤسسات الدولة وضع الخطط وتهيئة المتطلبات اللازمة للتطبيق، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويجري الان توعية العاملين في المؤسسات الحكومية بمفاهيم الحوكمة الالكترونية. وسيبدأ برنامج التوعية في وزارة الكهرباء في الاسبوع الاخير من شهر ٢٠١٢.

**ثانيا: مشروع ترابط للإصلاح الإداري:** شكلت الحكومة العراقية لجنة عليا للإصلاح الإداري بموجب الأمر الديواني المرقم ٥٧ لسنة ٢٠١١ ضمت في عضويتها ممثلين عن الوزارات وخبراء واكاديمين وكذلك ممثلي المنظمات الدولية في مقدمتها الوكالة الامريكية للتنمية، يقع في مقدمة مهام اللجنة وضع رؤية وخارطة طريق لإصلاح الإدارة العامة في العراق اقترحت اللجنة إطار عاما لإستراتيجية تحديث القطاع العام وذلك من خلال برنامج (ترابط) والذي يعمل من خلال ثلاث محاور هي الأول رسم السياسات العامة إما الثاني يتعلق بتطوير وإصلاح الخدمة المدنية. والمحور الثالث يتعلق بتحسين الخدمات واللامركزية الإدارية ، وقد شرعت وزارتنا بالتنسيق مع مشروع ترابط لتقييم احتياجات الوزارة وتدريب مرشحين عنه وحسب المحاور آنفه الذكر.

**ثالثاً: مشروع ادارة الجودة الشاملة :** شرعت وزاراتنا ومنذ عام ٢٠٠٦ بتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة بموجب المواصفة الدولية القياسية (ISO 9001) وهي مواصفة إدارية تعنى بكيفية تطبيق العمليات وليس مواصفات المنتج، وهي مدخل للتطوير والإصلاح الإداري من خلال تركيزها على الهياكل التنظيمية والوصف الوظيفي وتحديد إجراءات العمل القياسية لتصب في تحسين جودة الخدمة المقدمة.

### **تكامل مشاريع الإصلاح**

إن المشاريع اعلاه جاءت ضمن مبادرات مستقلة عن بعضها البعض غير أن هناك قاعدة مشتركة بينها يمكن أن تحقق التكامل فيما بينها لتحقيق الهدف المنشود، حيث تعتمد كل من الحوكمة الالكترونية ومحاور مشروع ترابط المذكورة أعلاه على تحديد إجراءات عمل قياسية وهذا يتم تحقيقه في وزارتنا من خلال تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ، وإذا ما تم الاستفادة من ذلك فسنتمكن من توفير كثير من الموارد التي صرفت وستصرف لتحقيق الإصلاح.

زيد عبدالفتاح عبدالرحمن

رئيس قسم الجودة

مركز المعلوماتية